الأنباء
السبت 18 فبراير 2012

العقوبات تقوض دور دبي كمركز للتجارة الإيرانية

دبي - رويترز: انتقل رضا وهو رجل أعمال ايراني في منتصف الثلاثينيات إلى دبي منذ عشر سنوات ليجرب حظه... ولفترة من الوقت نجح وبلغ حجم المبيعات في شركته لتجارة المعدات 70 مليون دولار لكن خلال الثمانية عشر شهرا الماضية تبدد معظم ما حققه.

وبلغت العقوبات الدولية المشددة على ايران بسبب برنامجها النووي المتنازع عليه ذروتها في استحالة أن يحول رضا مدفوعات عبر البنوك.

يقول رضا إن ذلك اضطره إلى الاستغناء عن 22 من طاقم موظفيه البالغ عددهم 26 وقطع علاقات العمل مع شركات كبرى مثل كوماتسو اليابانية.

وأضاف رضا الذي طلب عدم نشر اسمه بالكامل خوفا من أن يواجه مشكلات سياسية داخل ايران «إذا لم أتمكن من تحويل أي أموال كيف يمكنني أن أمارس نشاطي؟ «منذ شهر انتهت أعمالي رسميا، نحن الآن في وضع حتى لو سلمنا فيه البنوك أموالا مقابل قرض أو كمدفوعات فانهم لا يقبلونها لو كانت تخص بضائع متجهة لإيران». وصعدت الامم المتحدة ودول غربية العقوبات الاقتصادية على ايران خلال الخمس سنوات الماضية.

وحظرت العقوبات النشاط التجاري مع الشركات الايرانية المرتبطة بالبرنامج النووي وجمدت أصولها وفرضت قيودا على التجارة والاستثمار في قطاع النفط الايراني.

لكن التجارة الايرانية انتعشت مع دبي المركز التجاري في المنطقة التي تقع على بعد 150 كيلومترا عبر الخليج..

وفي واقع الأمر ربما دفعت العقوبات المزيد من الأنشطة التجارية إلى دبي، وبلغ حجم إعادة التصدير بين ايران ودولة الامارات العربية - بضائع ترسل إلى الامارات لتحمل على سفن متجهة إلى ايران وبضائع ايرانية ترسل إلى الامارات لتنتجه منها إلى دول أخرى 31,9 مليار درهم (8,7 مليارات دولار) في التسعة أشهر الأولى من 2011 وفقا لأحدث بيانات تصدرها هيئة الجمارك الاماراتية.

ولم تقدم الهيئة معدلا للنمو السنوي لكن في النصف الأول من 2011 ارتفعت قيمة البضائع الايرانية التي يعاد تصديرها بنسبة 36٪ مقارنة بالفترة، نفسها من العام السابق إلى 19,5 مليار درهم.

ومثل ذلك نصيب كبير من التجارة الخارجية الايرانية غير النفطية وبلغت واردات طهران التجارية 70 مليار دولار في السنة المالية المنتهية في 20 مارس بينما بلغت صادرات غير النفطية 26,3 مليارا وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي.

ومع ذلك بدأت العقوبات في الشهور الثلاثة الماضية في التأثير على دبي بسبب العقوبات الأميركية الجديدة التي تبعد ايران عن معظم أنشطة النظام العالمي لتمويل التجارة.

ولايزال معظم التجارة غير النفطية مع ايران مشروعا بموجب العقوبات لكن لو لم يتمكن التجار من الحصول على خطابات ائتمان أو أي شكل آخر للتمويل فلن يستطيعوا شحن البضائع.

يقول مهدي المواطن الايراني الذي يعمل في مكتب للصرافة في منطقة ديرة الصاخبة في دبي التي تعج بالمتاجر الصغيرة والشركات التجارية إن تدفق الاموال من والى ايران تباطأ بشكل كبير منذ أواخر العام الماضي «تغيرت الأمور الآن. الناس خائفون».

وتؤثر العقوبات على علاقات عميقة تمتد لأكثر من قرن من الزمن بين ايران ودبي. في أواخر القرن التاسع عشر عبر اتجاه التجار الفرس إلى دبي التي لم تكن حينها أكثر من قرية تعتمد على الصيد وساعدوا في وضع أسس مجتمعها التجاري النابض بالحياة.

وأنتجت الفوضى التي أعقبت الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 موجة جديدة من المهاجرين الايرانيين لدبي.

وهناك نحو 8000 تاجر ايراني وشركة تجارية ايرانية مسجلة في الامارة وفقا لبيانات المجلس الايراني التجاري المحلي. وتقدر نسبة الايرانيين بنحو 10٪ من سكان دبي البالغ عددهم مليوني نسمة، ودمرت خطوتان أميركيتان أكثر من أي شيء آخر العلاقات.

في 21 نوفمبر أعلنت واشنطن ايران منطقة «لغسيل الأموال تشكل مصدرا رئيسيا للقلق» مما يجعل تعاملات البنوك العالمية التي لها انشطة في الولايات المتحدة مع البنوك الايرانية ينطوي على المزيد من المخاطر القانونية.

وفي 31 ديسمبر وقع الرئيس الأميركي باراك أوباما مرسوما بقانون بفرض عقوبات على المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك المركزي الايراني وهو القناة الرئيسية لعائدات النفط الايرانية، وستمنع المؤسسات التي تطولها العقوبات من التعامل مع أسواق المال الأميركية.وقال مصرفيون في بنوك خاصة إن مصرف الامارات المركزي طالب البنوك المحلية بوقف اصدار خطابات ائتمان للشركات الايرانية، وربما أسهمت رياح التغيير السياسية داخل دولة الامارات في الحظر.

يقول كريم سجادبور الخبير في الشؤون الايرانية في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي إنه حتى وقت قريب اختلفت دبي مع أبوظبي القوة الرئيسية الأخرى في الامارات حول أسلوب التعامل مع طهران.

وأضاف «فضلت ايران منهجا أكثر مرونة يضع الأعمال في المقام الأول وكان لدى أبوظبي مخاوف كبيرة حول البرنامج النووي الايراني وطموحاتها «الامبريالية» في الخليج الفارسي وتزايد عدد الرعايا الايرانيين المقيمين في الامارات».

وتابع سجادبور أن تشديد العقوبات الدولية وتزايد نفوذ أبوظبي داخل الامارات بعد أن قدمت حزمة لإنقاذ دبي من أزمة ديون في 2009 يعني أن الامارات الآن «تتحدث بصوت واحد هو صوت أبوظبي في تعاملاتها وخلافاتها مع طهران».

وداخل سوق الذهب في أبوظبي وهو مركز اقليمي لتجارة المجوهرات يقول التجار إن الصعوبات في تحويل الأموال تقوض تعاملاتهم مع ايران.

يقول تاجر ايراني «كنا نرسل 100 كيلو من الذهب... لطهران. توقفنا منذ شهرين. لا يمكنني أن أرسل أي شيء الآن. تجار الجملة في ايران يشترون الآن من تركيا».

كما تعاني التجارة في خور دبي وهو مجرى مائي ضحل يمر في الجزء الشمالي من الإمارة، حيث تنتظر الزوارق الشراعية الخشبية لتحميلها بصناديق الملابس والأدوات الكهربية المنزلية قبل أن تتوجه عبر الخليج إلى ميناءي بندر عباس وجزيرة كيش الايرانيين.

وتتزايد التكهنات بين التجار في دبي حول كيف ستتحايل ايران على العقبات التي تعترض سبيل تجارتها. ويعتقد البعض أنها ستستخدم نظام الحوالة مع سماسرة الأموال غير الرسميين الذين يعملون خارج القنوات المصرفية التقليدية وهم يتمتعون بأوضاع مستقرة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

وربما يلجأ المستوردون الايرانيون إلى المقايضة. وهناك أحاديث عن أن تركيا قد تبرز كمركز لإعادة التصدير لإيران حيث يواصل بنك واحد على الأقل هناك هو هالك بنك، تلقي مدفوعات العملاء مقابل النفط الايراني.

ويمكن أن يلعب العراق وله حدود وعلاقات سياسية مع ايران دورا أكبر. وأيا كان الأمر يبدو أن الأنشطة التجارية الايرانية في دبي ستعاني.

ولن يسدد هذا ضربة قاصمة للاقتصاد الاماراتي ككل الذي شهد ارتفاع صادراته ومن بينها النفط فوق 220 مليار دولار في 2010 لكنها لطمة قوية للرعايا الايرانيين في دبي.

ويتوقع مهدي أن يغلق العديد من مكاتب الصرافة أبوابه في منطقة ديرة إذا ما استمرت الأوضاع على حالها «لا يمكننا سوى تحويل 10 آلاف دولار (الى ايران(وحتى لو فعلنا يتعين علينا أن نجيب عن الكثير من الأسئلة. بالنسبة للشركات 10 آلاف دولار لا تعني شيئا».

ودفعه انكماش تجارته للتساؤل حول جدوى اقامته في دبي «اتيت إلى هنا منذ سبع سنوات. لم يكن لي مستقبل في ايران... الحياة في دبي مترفة ليست كإيران. لكننا الآن نشعر بالخوف».

خلال 30 عاماً .. و 3 عوامل وراء هذه الفجوة

700٪ الفجوة بين نمو دخل السعوديين وتكلفة المعيشة

العربية: أظهرت بيانات إحصائية تقارن بين أسعار أهم السلع في السوق المحلية أن الفجوة بين ارتفاع أسعار السلع في السعودية ونمو مستوى الأجور بين عامي 1402 و1432 هجرية، بلغت نحو 700٪، بعد أن سجلت أسعار مؤشر تكلفة المعيشة 765٪، فيما سجل نمو دخل الفرد 66٪ خلال 30 عاما. وحذر اقتصاديون تحدثوا لصحيفة «الاقتصادية» من أن اتساع الفجوة بين الأجور وتضخم الأسعار، قد يربك مسار الاقتصاد السعودي، خاصة مع تغير النمط الاستهلاكي للفرد وعوامل التضخم، مرجعين هذا التفاوت بين نمو الأسعار ونمو الدخل إلى ثلاثة عوامل أساسية هي: التضخم العالمي، وتراجع القوة الشرائية للريال، والإنفاق الحكومي الكبير. ودعا الاقتصاديون إلى معالجة هذه الفجوة الحرجة، من خلال العمل على تكييف الاقتصاد السعودي مع نمو التضخم بإحداث نمو حقيقي في قطاعات الاقتصاد، وعمل تناسب بين الأجور والتضخم، وتضافر جهود القطاع الخاص مع القطاع الحكومي بخلق مزيد من الوظائف وزيادة الأجور.

وبين الاقتصاديون أن معدلات ارتفاع الأسعار كانت في السابق متناسبة إلى حد ما مع الرواتب في ظل قلة مطالب الحياة، مما كان يساعد الأفراد على الادخار وتوفير مساكن خاصة وتوفير حياة كريمة، إلا أن اختلاف القيمة النقدية لارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم جعلا الرواتب لا تتناسب مع معدلات التضخم اليوم، مما يجعل دخل الفرد ضعيفا مقارنة بدخل الشخص من المرتبة الوظيفية نفسها قبل 20 أو 30 عاما.

من جانبه، يرى الخبير الاقتصادي فضل البوعينين أن عدم وجود تناسق بين حجم الزيادات في الرواتب والأجور وحجم التضخم وغلاء المعيشة مقارنة بين عامي 1402 و1432هـ من حيث الأسعار التي كان معدل الارتفاع فيها 765٪ في بعض السلع فيما لم يتجاوز ارتفاع الرواتب 66٪، من أكبر العيوب التي لم يستطع الاقتصاد السعودي معالجتها، على الرغم من وجود الأدوات المعينة على ذلك. وقال «لو نجح مسيرو الاقتصاد في الخصخصة ودعم قطاعات الإنتاج وزيادة عدد الوظائف في القطاع الخاص لتمكنا من تحقيق التوازن الأمثل بين الدخل، وتكلفة المعيشة بما يحقق رفاهية المواطنين».

وأرجع البوعينين ارتفاع تضخم الأسعار لعامي 1982 و2011 لاختلاف الاستراتيجيات الرئيسية الثلاث المسؤولة عن ارتفاع الأسعار بشكل عام، ويتصدرها التضخم العالمي، حيث شهد العالم تضخما كبيرا بين عامي 1982 و2011 لأسباب مرتبطة بتكلفة الإنتاج، والندرة، والنمو السكاني، وزيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل لافت.

وأضاف «الإستراتيجية الثانية وهي العملة المحلية، فانخفاض الدولار الحاد أمام العملات الرئيسية أدى إلى ضعف العملة المحلية وضعف القوة الشرائية للريال السعودي المرتبط به رسميا، وبما أن غالبية السلع المحلية يتم استيرادها من الخارج فمن الطبيعي أن ترتفع أسعارها نتيجة لانخفاض قيمة الريال مقابل العملات الرئيسة».

وحذر البوعينين من استمرار الوضع على ما هو عليه، قائلا ان اتساع الفجوة بين الدخل وتكلفة المعيشة سيدخل المجتمع السعودي مرحلة حرجة، ويفاقم المشكلات الاقتصادية التي يعمل الاقتصاد السعودي على تذليلها وحلها.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة سامي القابضة سامي النويصر إن مفهوم التضخم تغير بشكل جذري عما كان متعارفا عليه قبل 20 عاما، حيث ان مفهوم وطبيعة الحياة تغيرت، لعدة عوامل رئيسية تتصدرها حياة الفرد وازدياد مطالب الحياة، مبينا أن الكماليات تحولت في حياة الشخص إلى أساسيات لا يمكن الاستغناء عنها.

وأضاف «زيادة مطالب الحياة أصبحت على مستوى الفرد وليس على مستوى الأسرة كما كان سابقا، إضافة إلى أن زيادة الكتلة السكانية التي رفعت من الطلب على جميع المواد والأزمات والتكتلات الاقتصادية والسياسية والتطورات التقنية جميعها أسباب استراتيجية عملت بشكل مباشر على ارتفاع الأسعار الذي دفع بمعدلات التضخم للارتفاع».

ولفت إلى أن ارتفاع الأسعار حقيقة موجودة وواقع نتعايش معه لكن لابد من الأخذ بالأسباب لعمل نوع من التوازن بين الرواتب والأسعار لتحقيق مستوى معيشي جيد للفرد. وحول كيفية عمل التوازن، أوضح ضرورة أن يكون هناك معيار يوضح معدلات الأسعار وتوافقها مع الرواتب، وتخصيص جهة واحدة لإصدار معدلات التضخم والارتفاع. وقال «لا توجد لدينا أرقام حقيقية لمعدلات التضخم، فمعدلات التضخم تصدر من عدة جهات منها مؤسسة النقد ومصلحة الإحصاء والتخطيط والبنوك، مما يحدث ارتباكا والخروج بنتائج متفاوتة»، لذلك لابد من إصدار نظام للعمل والعمال للنظر بين معدلات الأسعار والتضخم ومقارنتها بالرواتب وتعديلها سنويا بشكل متناسب بين نسب التضخم وزيادة الرواتب للجانبين الحكومي والخاص، ووضع معيار معين للقطاع الخاص فيما يخص الرواتب وتغييرها باعتبارها قناة وظيفية يعمل لديها أكثر من 40٪ من العمالة، إضافة إلى وجود معيار واضح يعمل كمؤشر لواقع الحياة والتضخم ومقارنتها بالرواتب، فأسلوب الحياة تغير100٪ عما كان عليه قبل 20 عاما.

وحذر من خطورة اتساع الفجوة بين تضخم الأسعار والرواتب والانعكاسات السلبية جراء ذلك، خاصة أننا من الدول الاستهلاكية التي تعتمد اعتمادا شبه كلي على النفط، فاتساع الفجوة من دون تقديم أي حلول يعمل على تفاقم المشكلات الرئيسية للدولة مثل اتساع دائرة الفقر وتحول المجتمع إلى طبقات متفاوتة.

من جانبه، أرجع أستاذ كلية الاقتصاد في جامعة الملك عبدالعزيز د.أسامة فلافلي ارتفاع الأسعار أكثر من 760٪ مقارنة بين عام 1402هـ وعام 1432هـ في الوقت الذي لم تتجاوز زيادة الرواتب 66٪ بين العامين لعدة أسباب رئيسية في حياة الفرد كارتفاع تكاليف الإنتاج والمواد الخام والأجور والضرائب، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الريال وزيادة الطلب على السلع والخدمات وجشع التجار، في الوقت الذي لم تشهد الرواتب وزيادة الدخل الشخصي للفرد مستوى الارتفاع نفسه مما يجعل دخل الفرد ضعيفا مقارنة بالأعوام السابقة.

وحول النسبة التي تقدر للارتفاع أشار د.فلافلي إلى أنه لا يمكن للحكومة زيادة الرواتب بنسبة ارتفاع الأسعار، وذلك لأن أغلبية معدلات الارتفاع ناتجة عن جشع التجار، مما يجعل الأسعار متفاوتة لتنعكس على معدلات التضخم.

«دينار» ترعى الأسبوع العقاري 18 فبراير الجاري

وائل الحمد

أعلنت شركة دينار الدولية عن رعايتها الرئيسية للأسبوع العقاري الذي يقام بمجمع الصالحية وينطلق يوم 18 فبراير الجاري.

وبهذه المناسبة، صرح رئيس مجلس الإدارة وائل الحمد بأن شركة دينار منذ عملها في السوق العقاري الكويتي وهي تقدم الأفضل لعملائها وتشارك في أغلب المهرجانات العقارية حتى يتسنى لها التواصل مع عملائها ولتلبية حاجاته الخاصة لذلك سارت الشركة قدما على خطى الشريك المرحوم طلال العيار، في غرس مصداقية الشركة، مؤكدة بذلك قناعتها بأنه الأسلوب الأمثل والمؤدي إلى النجاح في التعامل مع عملاء الشركة.

وأكد الحمد على انه سيتم قريبا الإعلان عن إحدى المشاريع العملاقة والتي ستندرج تحت إدارة الشركة الخليجية العقارية العائدة ملكيتها إلى كل من شركة دينار الدولية وشركة دار فارس العقارية، وسيكون الإعلان عن المشروع الذي يمتاز بندرته في الفكرة والمضمون عن غيره وفريد من نوعه في منطقة الشرق الأوسط.

وأكد على أن الشركة حريصة على تعميق علاقتها بالشركات الرائدة في المنطقة لتسويق مشاريعها العقارية.

الجدير بالذكر أن المشروع تمتلكه إحدى شركات الكويت المعروفة لدى الجميع ويأتي ذلك من حرص شركة دينار الدولية على السير قدما في التميز وتقديم كل ما هو جديد في عالم الصناعة العقارية.

المخاوف السياسية تعيد أسعار النفط للغة الأرقام الثلاثية

العربية: أعادت الأجواء السياسية المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط أسعار النفط إلى خانة الأرقام الثلاثة بعد أن بلغت أمس الأول نحو 119 دولارا للبرميل، نتيجة لمخاوف من تعطل الإمدادات النفطية من الشرق الأوسط، وبعد تراجع مفاجئ في المخزونات الأميركية.

وأوضح محللون، أن هذا الارتفاع كان محدودا بسبب مخاوف من تأجيل حزمة إنقاذ ثانية لليونان، مشيرين إلى ارتفاع الأسعار أمس الأول، لأعلى مستوى في ستة أشهر، بعدما أعلنت إيران تحقيق تقدم في برنامجها النووي، يتضمن الكشف عن أجهزة طرد مركزي جديدة قادرة على تخصيب اليورانيوم بسرعة أكبر، وهي خطوة قد تؤدي لتصاعد التوتر مع الغرب.

وارتفع خام برنت 12 سنتا إلى 119,05 دولارا للبرميل أمس، بعدما بلغ 118,93 دولارا عند التسوية في اليوم ذاته، كما تراجع الخام الأميركي الخفيف 27 سنتا إلى 101,53 دولار، ليرتفع الفارق بين سعر خام القياس الأوروبي والخام الأميركي إلى أكثر من 17 دولارا.

ويرى المحللون وفقا لصحيفة الاقتصادية أن ارتفاع أسعار النفط في الوقت الحالي يرجع إلى حد كبير إلى الوضع والتصريحات الإيرانية والتصريحات وأزمتها السياسية مع أميركا ودول منطقة اليورو، إلى جانب تهديداتها التي تطلقها بين الحين والآخر.

وأبان الحسيني، الرئيس السابق للتنقيب في شركة أرامكو السعودية، أن أسعار النفط ستدور في العام الحالي في حلقة أسعار بين 115 و125 دولارا، وذلك بمقياس تحسن الاقتصادات العالمية والأسواق المالية أو انخفاض التحسن فيها، ولكن قد تتغير تماما في حال سوء الأوضاع السياسية سواء كانت مع إيران وتطبيق الحظر عليها، وبرنامجها النووي، والتخوف من تعطل الإمدادات النفطية، أو حدوث أي تصعيد في الأحداث النفطية العالمية.

شركات النفط الكورية الجنوبية تطور حقولاً إماراتية

طوكيو - كونا: قال وزير التجارة الكوري الجنوبي هونغ سوك وو ان حجم النفط في الحقول النفطية الثلاثة في الامارات العربية المتحدة التي يحق للشركات الكورية الجنوبية تطويرها يقدر بـ 500 مليون برميل.

ونقل تقرير نشرته وكالة الأنباء الكورية الجنوبية (يونهاب) امس عن هونغ قوله ان حجم هذه الحقول كبير حقا، لأنها تشكل نسبة 11٪ من مجمل حقول امارة ابوظبي.

وأشار التقرير الى ان الامارات العربية المتحدة وقّعت في السنة الماضية مذكرة تفاهم مع سيئول لتخويل الشركات الكورية الجنوبية تطوير الحقول في ابوظبي على اتمام انجاز العقد الرئيسي في مارس المقبل. ووصف اتفاق تطوير النفط مع الامارات العربية المتحدة بأنه الأكبر على الاطلاق بالنسبة لكوريا الجنوبية وتقدر قيمته بنحو 110 تريليونات ون اي 98 مليار دولار.